

ماذا بعد كورونا وماذا نحن فاعلون ؟

## د.أماني الطويل

لم يأمن البشر بعد من كوارث جائحة كورونا، ولا يعلمون مداها ولا نتائجها، أما الدول فهي مُستغرقة تماماً في وظائفها الأساسية، التي إندثرت جزئياً مع ظاهر العولمة، وذلك في محاولة لحماية الناس، ولصيانة شرعيتها السياسية في آن واحد، بينما القُدرات العلمية للدول الكبرى التي كانت قد قاربت علي استنساخ البشر، تقف عاجزة عن ردع ما لا يُرى بالعين المجردة.

قد لا نكون من الناجين من هذا الفيروس فعلم ذلك عند الله، ولكننا نحاول أن نقرأ عوالم ما بعد كورونا للبشر الناجين، والقادرين على إستكمال حياة أصبحنا جميعاً نرى عبثيتها. وربما يكون التساؤل المشروع في هذه الأجواء عن مُستقبل العولمة كظاهرة أعطت مقوّد القيادة للشركات، وأثّرت في أن تتراجع **إيرادات** الدول بل وقدراتها.

فما نراه حالياً أن كافة أنواع الشبكات المترتبة على ظاهرة العولمة تنهار دولياً أو إقليمياً، وبرزت من جديد سُلطة الدولة القومية وذلك على المستويين الداخلي والخارجي، داخلياً أصبحت السلطة التنفيذية للدولة تأمر الشركة لتُحدد مساراتها طبقاً لمُتطلبات الأزمة على المستوى القومي، وليس لمُتطلبات الشركة طبقاً لمُحددات السوق العالمي.

فيتم مثلا تحديد الإنتاج لأجهزة التنفس الصناعي، وليس للسيارات صحيح أن الشركات الأوروبية بحُكم عراققتها الحضارية النسبية عن الولايات المُتحدة الأمريكية قد إستبقت طلب الدولة بالفعل وتحولت إلى إنتاج المطلوب بل إن إحدى الشركات الألمانية وكجزء من المسؤولية الإنسانية قد نشرت تصاميم هذه الأجهزة عالمياً، لُيُنْتجها من يشاء، لكن في واشنطن أضطر الرئيس الأمريكي ترامب أن يُهدد شركات أمريكية شهيرة لتحول خطوط إنتاجها نحو المطلوب أمريكياً.

وفي بلاد الحُرّيات الشخصية التي تُبيح زواج المثليين، وتتوّج حُرّيات البشر بقاعدة أنت حر ما لم تُضر، تنازل فيها **المواطنون** عن هذه الحُرّية طلباً لحماية حيواتهم المُهددة على نحوٍ غير مسبوق لكل أنواع السلطات العسكرية والأمنية للجيش الوطنية والأجهزة الامنية، أما على المستوى الخارجي، يبدو أننا في المستقبل قد نشهد تراجعاً لمؤسسات العولمة الغربية ولكل أنواع التشبيك التعاوني في هذا السياق التي لم تثبت

فاعليتها إبان هذه الجائحة.

فالأمريكيون يُمارسون سلوك الكابوي في الإستيلاء عن صفقة كامات فرنسية من على مدرجات المطارات الصينية، **والفرنسيون** يستولون على نصف صفقة كامات كانت في طريقها من السويد إلى فرنسا، والإيطاليون تركوا وحدهم ليتحولوا إلى بؤرة أساسية للكرونا دون أي عون لوجيستي من **الإتحاد الأوروبي** الذي لا يملك إلا الإعتذار.

وفي هذا السياق سقطت مقولات غربية أساسية بشأن جدارة العولمة كسياق قادر على إدارة المصالح، وتميبتها بشكل مُفيد حتى للغرب نفسه فما بالك بباقي العالم خصوصاً الثالث الذي تضررت مصالحه بشكل مباشر بسبب العولمة الغربية، فسقطت صناعات وطنية وتم ضرب إقتصادات واقعية لصالح قطاعات خدمية تبدو رخوة وغير قادرة على الصمود وقت الأزمات.

ومع المشهد الكارثي للأنظمة الصحية، **واكتشاف مدى** هشاشتها وذلك في دول تقود العالم كالولايات المتحدة وبريطانيا، بالتأكيد سيعاد النظر في النيوليبرالية كمنهج رأسمالي تجاهل الإنسان ومُتطلباته في الاستمرار بكفاءة، وتُتوج هذه المُتطلبات الصحة التي هي موضوع إنتخابي بإمتياز مع كل إنتخابات رئاسية أمريكية، ويُعد هذا المطلب أيضاً أحد مفاصل الصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين في أمريكا.

أما في بريطانيا فقد تسبب تقليص الإنفاق على المنظومة الصحية خلال العشر سنوات الأخيرة التي قادها حزب المُحافظين اليميني فأصبحت المُستشفيات لا تستقبل **المرضى** إلا في حالة الإحتياج إلى أجهزة التنفّس الصناعي وهي كارثة إنسانية بكل المعايير .

ولعل عالم ما بعد كورونا يجعلنا نتوقع أن تفقد النيوليبرالية، أي دعم **من** الفاعلين السياسيين حيث ستراجع ضغوط الشركات التي أثبتت أنانيتها المُطلقة، وفي المُقابل ستتزايد الضغوط المُرتبطة بتحسين نوعية **مستوى** حياة الناس الذين هم شرط إستمرار الحياة ذاتها.

في المُحصلة يبرز النموذج الصيني الذي أثبت كفاءة ملحوظة في خضم هذه الأزمة، **واستطاع** مواجهة جائحة كرونا بنجاحة أبرزته على المستوي الدولي وأظهرت فاعلية نظامه الصحي الذي حافظ عليه بكفاءة جديرة بالإنتباه في ضوء الكثافة السكانية الرهيبة، وسمح له تكوينه السلطوي بالسيطرة السريعة على نقشي المرض داخل الصين، وإن كانت هذه السلطوية قد حرمتها من الإنتباه لتحذير الطبيب الشاب من الفيروس والذي ذهب ضحية له.

الدرس النهائي في تقديرنا مُرتبط بإعادة الإعتبار للدولة الوطنية ووظائفها على حساب العولمة، الذي نشهد إنهيار مؤسساتها الغربية لصالح مؤسسات شرقية بديلة تم تأسيسها من جانب الصين خلال العقدين الماضيين على أسس مفاهيمية مُغايرة مُرتبطة **باحترام** سُلطة الدولة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خصوصاً وأن هذا المنهج أصبح محل جدل أمريكي داخلي حالياً، حيث كلف المنهج التدخل واشتطن تكاليف إقتصادية باهظة من إرتفاع فاتورة التسليح ، والإنتشار العسكري في أنحاء العالم، وذلك على حساب مُتطلباتها الداخلية في قطاعي الصحة والتعليم، من هنا برز بوضوح عدم جدارة النظام السياسي الأمريكي بأكمله.

ومن المتوقع أن يشكل صعود الدولة القومية، صعوداً مماثلاً للسلطوية التي تمثلها الصين كنموذج، حيث أثبتت جدارة في تخطيط المنظومات الداخلية وإدارتها وهكذا سيتم تراجع مفاهيم حقوق الإنسان الكلاسيكية بمفهومها الغربي من حريات عامة، وتداول سلطة بالآليات المؤسسة في النظم الغربية كالديمقراطية، وتداول السلطة في توقيتات محددة، وسوف تبرز مفاهيم حديثة لحقوق الإنسان تم الإنتباه إليها مؤخراً كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وربما سيكون هؤلاء أكثر قبولاً لهذه الأنواع من السلطوية التي باتت مطلوبة لمواجهة الأزمات. ولكن حتى هذه السلطوية، ستكون مُهددة بدورها بأزمات ربما لم يتم بلورتها بعد، إذ لا بُدَّ وأن تستجيب لمُتطلبات البشر في الإحساس بالحرية الإنسانية، من حيث عدم تجريم التعبير عن الرأي، وضمان حرية الصحافة طبقاً لمفاهيم جديدة لتكون فعالة في مُحاربة الفساد، والكشف عن الأخطاء وتقييم السياسات على نحوٍ جاد، فاستجابة النظام للتحذيرات مُهم، وانظروا الى الطبيب الصيني الذي تجاهله فاصبحت الصين رغم كل ما نقول عنه من كفاءة للنظام، ولكنه كان مصدراً لفيروس كورونا الذي يجتاح البشرية بلا رحمة.